

موازنة 2018 بلا إصلاحات هيكلية وروية اقتصادية

حمدان: أولويات المنطقة تغيرت، ولم نعد الإبن المدلل

يبدو ان اقرار موازنة 2018 ارتبط بقرار سياسي، وشكل رسالة الى الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية، أكثر منه رسالة اقتصادية الى الداخل. غير ان اقرارها سيتم قبل مؤتمر سيدر - 1 مشمولة بتلميح صورتها لدعم موقف لبنان امام المجتمع الدولي. جاء اقرار موازنة 2018 من دون قطع حساب، ومع مخالفة الدستور بتعطيل المادة 87 منه



الدكتور كمال حمدان.

ستذهب الحكومة الى مؤتمر سيدر - 1 بموازنة تفتقد الى اصلاحات هيكلية كما هو مطلوب، ولا تتضمن اي رؤية اقتصادية واجتماعية، وهي غير محفزة للاقتصاد وتسجل عجزا مرتفعا، ولا تفي بمطالب المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية. انها رسالة غير داعمة لمؤتمر سيدر المقرر عقده في باريس في 6 نيسان المقبل.

تضمن الإصلاحات المطلوبة في التصحيح المالي، مكافحة الفساد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمارات في البنية التحتية، اصلاح نظام التقاعد ونهاية الخدمة، اصلاح قطاع الكهرباء عبر تحرير الانتاج، وهذا لم يتم. الدكتور كمال حمدان عبر لـ"الامن العام" عن خشيته من "ان نذهب الى تلميح صورة الموازنة للفوز بعطاءات المنظمات، وتبقى يدنا قصيرة في مسيرة الإصلاحات المطلوبة". وشدد "من اجل

تحفيز النمو" على "اجراء الاصلاحات القانونية والتشريعية وتهيئة البنى التحتية والمرافق العامة لكي تصبح بيئة الاستثمار مؤاتية. غير ذلك، فاننا امام واقع لا نحسد عليه".

■ موازنة 2018 هل هي رسالة سياسية الى الخارج، أكثر منها رسالة اقتصادية داخلية؟ □ من جهة تأتي استكمالا للجهد الذي بذل في موازنة 2017، على الرغم من انها لا تفي بما تم الوعد به كمثل قطع الحساب الذي لم يتم حتى اليوم، ومن جهة اخرى يبدو انه تمت احوالة موضوع الانفاق التشغيلي المتعلق بالبنية التحتية ومرافقها على الدول المانحة من خلال مؤتمر سيدر - 1. اذا هناك حاجة داخلية واخرى خارجية امام شكوك متزايدة لدى الجهات الدولية والمنظمات المانحة بحوكمة الشأن العام في لبنان والحاجة الى الشفافية المطلوبة. ولان المنظمات الدولية التي ستعطي قروضا وليس مساعدات او هبات، تريد ضمانات لاسترداد قروضها، وضعت شروطا بضرورة تنظيم الامور واعطائها مستندا، ما يؤكد امكانات دفع مستحقات القروض. واستجابة لهذا الامر، ولان العهد الجديد يريد الاستمرار في وضع موازنة عامة لضبط الواردات والنفقات، اضافة الى تشديد المنظمات الدولية على ضرورة وجود اصلاحات هيكلية اساسية في الموازنة، تؤمن استرداد القروض اذا تقرر منحها للبنان. لكن اخشى ان نذهب الى تلميح صورة الموازنة للفوز بعطاءات المنظمات، وتبقى يدنا قصيرة في مسيرة الإصلاحات المطلوبة.

■ هل تتضمن الموازنة الاصلاحات الهيكلية الاساسية كما هو مطلوب؟ □ الصيغة الاولى ظهرت ارقام الموازنة فاقعة الى درجة انها لا تتسجم مع دقة الوضع النقدي والمالي في البلد وحرارته، حيث قدر العجز

بحوالى 5500 مليارات دولار، اي ما يشكل نحو 12% من الناتج المحلي. وهذا سقف نادرا ما وصلنا اليه. في العرف الدولي، فان هذه النسبة غير مقبولة في بلد العجوزات فيه دائمة وتكرر باستمرار. امام هذا الواقع طالبت الحكومة بخفض الانفاق، وهذا شعار قد يكون ديمagogيا لان هناك نسبة 80% من نفقات الموازنة لا يمكن مسها، وهي تتعلق بالرواتب والاجور وخدمة الدين العام وقطاع الكهرباء. مثال ذلك ان ما تضمنته الصيغة الاولى للنفقات المقدرة للموازنة المقدرة بـ 16 مليار دولار وواردات في حدود 10,5 مليارات، من اصل هذه النفقات هناك 33% خدمة الدين و38% نفقات اجور ولواحقها وحوالى 9% لقطاع الكهرباء. اذا خفضت النفقات بنسبة 20%، يعني ان التركيز سيطاول النسبة الباقية من الموازنة، وهي ايضا 20% اي ان الحاصل النهائي سيكون 4% من التخفيض سيضم الانفاق العام، وهذا لا يؤثر على المعايير المطلوبة من الدول المانحة، والتي تتطلب ايضا الحفاظ على التوازن المالي والنقدي. خفض المحكى عنه طاوول النفقات الرأسمالية التي هي الضعف الاساسي في النموذج الاقتصادي اللبناني. منذ عام 1996 الانفاق الاستثمار الحكومي يتراجع. تم صرف خلال 25 سنة نحو 200 مليار دولار، 40% منها فوائد خدمة دين، 19,9 نفقات استثمارية، والباقي خدمات ونثرات غير منتجة صبت في مصلحة "جحا واهل بيته". اذا اردت ضبط الوضع المالي والنقدي يجب خفض النفقات، وهذا لن يتم لانه سيطاول العناصر الاساسية الثلاثة. الاسهل ان يؤجل مرة جديدة الانفاق الاستثماري.

■ رئيس لجنة المال والموازنة تحدث عن ان الخفض سيكون بين 6 و12%. كيف تنظر الى هذا الامر؟

□ استخدموا تكتيكا مصطنعا عبر اللجوء الى نقل بند تحويلات الخزينة لشركة كهرباء لبنان من ضمن الموازنة العامة الى حساب الخزينة، للتخفيف قليلا من نسبة العجز بالشكل وخفض نسبة الدين الى الناتج المحلي، باعتبارهما مفصلين في تقدير مؤسسات

مزيد من الضغط
على معيشة المواطن

القت الاحوال السياسية والامنية الصعبة التي تحوط بلبنان بظلالها على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت المديونية والعجز في الموازنة مستويات مرتفعة جدا، ما ادى الى تراجع النمو وزيادة البطالة التي وصلت نسبتها الى نحو 25%، في حين بلغت معدلات الفقر نحو 20%، على ما تشير اليه بعض الاحصاءات. علما ان الاسعار ما زالت في ارتفاع مستمر والقوة الشرائية الى تراجع.

لا يخفي الخبراء الاقتصاديون تشاؤمهم من الوضع الاقتصادي عام 2018، وهذا الامر ليس قراءة في فئان او ضربا في الرمل، بل ناتج من قراءة دقيقة في سياق واقعي. فالخبراء يرون ان الظروف الموضوعية والاقليمية الضاغطة على الوضع الاقتصادي في لبنان ستبقى مستمرة في عام 2018، وهو ما يحد من النمو الاقتصادي، وينعكس بدوره على مؤشرات البطالة والفقر التي ستغرق اكثر فاكثر في تداعياتها المتردية.

ان العوامل التي ساهمت في التراجع الاقتصادي لا تزال مستمرة، سواء على صعيد المساعدات الخارجية واغلاق الاسواق في ظل الوضع الاقليمي المحيط والوضع الاقتصادي لدول الخليج، اضافة الى تواضع النمو الاقتصادي.

الجدير ذكره في هذا السياق، ان التحويلات الخارجية لا تفي بالاحتياجات، في حين ان الوضع الاقليمي ادى الى تراجع التصدير والى اختلال في الميزان التجاري.

ان النمو الاقتصادي هو المعضلة الاهم، كونه لا يزال محكوما بالعوامل الخارجية. وهذا ينعكس على تراجع الاستثمارات، ويؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي الى الفقر. كل تلك الامور زادت من معاناة المواطن، حتى بات غير قادر على تلبية العديد من متطلبات الحياة الضرورية. هناك الكثير من الاسر اصبحت مكبلية بالديون، حتى ان كل فئة ما يسمى الطبقة الوسطى باتت تعاني وتواجه خطر الفقر.

ما يحصل حاليا يؤكد على وجود مشكلة اقتصادية كبيرة تستدعي بلورة خطة حكومية واضحة المعالم تحمل الحلول المطلوبة، ما يضمن حق المواطن في عيش حياة كريمة. نسمع عن خطط ودراسات واجراءات تعمل الحكومة على تظهير معالمها، غير ان الضباب لا يزال يلف عناوينها، ولا يسمح لها بالوصول الى الطريق الواضح، لسبب يبقى حتى الان مجهولا.

حل الازمة الصعبة يجب ان لا يلقى على كاهل المواطن، فيطلب منه دفع المزيد من الضرائب او تركه يواجه ارتفاع الاسعار. بل الاجدر تقليص النفقات الحكومية واعتماد كل الوسائل لضبط مصاريف الطاقة على سبيل المثال، وتقليص بنود الموازنة وضبطها، والغاء مصاريف اللوائيم والحفلات والمناسبات العامة والرحلات الخارجية، ومتابعة كل قضايا التهرب الضريبي، وضبط جميع حركات التذاقي في التهرب الضريبي. وهذا يعني في اختصار محاربة الفساد.

المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بلبنان يمكن ان تحقق اهدافها، اذا تمكن اصحاب الشأن من المطالبة بأن تأخذ بعض المنح والمساعدات وحتى القروض شكل مشاريع استثمارية تساهم في خفض نسبة البطالة والفقر وتحريك عجلة الدورة الاقتصادية، ما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

لكن الواقع المعاش لا يبش بالخير. الواضح ان هناك مزيدا من الضغط ينتظره الوضع المعيشي والاجتماعي والاقتصادي، في حال استمر الامر على ما هو عليه.

إنتو الأمل و نحننا الأمان



٧٢ سنة



اقتصاد



الدولة عندنا كونفيدريالية دول، والمحاصصة طاغية بشكل صارخ.

□ حاكم مصرف لبنان مجبر على قول ذلك، فهو احد مديري هذه التفليسة، وهو لا يحسد على موقعه، كونه يدير مخاطر كبيرة جدا. نحن، للسنة السابعة على التوالي، لدينا عجز في ميزان المدفوعات، والتحويلات الخارجية الى انخفاض، وانفاق الدولة يتم بمنطق التحاصص مع عدم معرفة كيفية ادارة الشأن العام. كل زعيم له "ربعه" الطائفي، مع انه كان يصر في البيانات الوزارية منذ 30 سنة على عدم التوظيف في القطاع العام. مع ذلك، فالتوظيف قائم على قدم وساق حتى اليوم، وفق الاحصاءات المتوافرة هناك نحو 50 الف موظف جديد دخلوا الى الدولة في السنوات الاخيرة، فكيف يمكن ادارة هذه القضية.

■ هل من المفترض ان تدار موازنة الدولة كما تدار موازنات القطاع الخاص؟ □ من الصعب اعتماد مثل هذا النموذج لان الدولة عندنا كونفيدريالية دول، والمحاصصة طاغية بشكل صارخ. طالما استمر منطق التحاصص لحماية التوازن الطائفي، لن تكون هناك دولة وسنستمر في الانزلاق من قعر الى قعر ادنى. يضاف الى ذلك، ان الاولويات في المنطقة تغيرت ولم يعد لبنان الابن المدلل. ع. ش

عوامل شل قطاع الكهرباء. علما ان ابتعاد الدولة عن الدفاع عن مرافق الدولة هو توجه عام نحو المحاصصة. كما ان هناك ابوابا اخرى للهدر في عمليات الانفاق الداخلية داخل الادارة.

■ اذا موازنة 2018 ابتعدت كثيرا عن حوافز النمو الاقتصادي؟

□ من اجل تحفيز النمو يجب اجراء اصلاحات القانونية والتشريعية وتهيئة البنى التحتية والمرافق العامة لكي تصبح بيئة الاستثمار مؤاتية. بغير ذلك فاننا امام واقع لا نحسد عليه، خصوصا وان معظم المرافق العامة متردية وكلفتها كبيرة. النموذج الاقتصادي المتبع في لبنان كان اكثر من مرة موضع كلام لرئيس الجمهورية وهو كلام خطير اتمنى ان نعرف ابعاده. فهو يؤكد انه يجب ان نتخلص بشكل تدريجي من النموذج الريعي للاقتصاد، خصوصا وان اقتصادنا اعتاش على مدى الاعوام الماضية على المساعدات والقروض والاعانات، وعلى القطاع العقاري خصوصا انه يولد فرص العمل، لان نحو 60 صناعة ترتبط به، اضافة الى الفوائد المرتفعة على الابداعات التي تضعف حوافز الاستثمار في الاعمال.

■ حاكم مصرف لبنان قال ان اقرار الموازنة يعيد الثقة بلبنان. فكيف يكون ذلك؟

تصنيف المخاطر السيادية على لبنان، من هنا نصل الى 12% كنسبة للخفض.

■ ماذا عن الهدر وتأثيره على الموازنة العامة الذي يطاول كل بنودها بشكل او اخر؟ □ مثال على عدم معرفة كيفية ادارة المال العام، سلسلة الرتب والرواتب. كل تقديرات الكلفة كانت تدور حول 1200 مليار ليرة. لكن في موازنة 2018 وصلت الى 1900 مليار ليرة، مع انها لم تتضمن كل الارتدادات التي ستصيب تعويضات التقاعد. ليس هناك من مركز قرار يتمتع برؤية واضحة لتحديد الحاجة المالية للبلد. سلسلة الرتب والرواتب خلقت فجوة كبيرة جدا بين رواتب القطاعين العام والخاص. ارتفعت اجور القطاع العام منذ عام 1996 لغاية عام 2017 بنسبة 110% بينما لم تتعد نسبة ارتفاع اجور القطاع الخاص نسبة 55%. وفق تقارير البنك الدولي، فان انتاجية القطاع العام متردية، وامت السلسلة لتكافئ القطاع العام بنسبة 110%. في حين تفرملت انتاجية القطاع الخاص، وهذه الفجوة ترتفع عندما تقارن تعويضات التقاعد بين القطاعين. اما قطاع الكهرباء، في اعتقادي ان كارتيل الكهرباء له نوابه واحزابه ونفوذه، وتأخير اصلاحات في القطاع يعود الى ان من يدافعون عن اعضاء هذا الكارتيل هم من احزاب وقوى سياسية، وهو عامل اساسي من